http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1522) السنة السادسة - الاثنين (1) حزيران 2009

السعودية تنفي اتهامات العراق برفض التقارب

محللون: تجاذبات إقليمية ودولية تؤثر على تطبيع العلاقات بين البلدين

بغداد / المدى

في اول اشارة علنية الى المشاكل في العلاقات العراقية – السعودية رفض وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبد العزيز الاتهامات العراقية بان بلاده تتبنى مواقف سلبية من التقارب مع العراق حاثا بغداد على تحسين امن الحدود بين البلدين.

وقال الامير نايف، في تصريحات لصحيفة سعودية ان بلاده لا تقبل أن يساء للعراق حكومة وشعبا. مبينا ان بلاده لا تريد إلا كل الخير والاستقرار لدولة العراق في المجالات كافة ، ولكن إذا كان هناك من يعمل في العراق بشكل يتنافى مع مصلحة العراق ويريد المملكة أن تقف معه فهذا لن يحدث.

واكد ان بلاده تسير فيما يعود بالخير على مصلحة العراق وشعبه ورجوع العراق إلى وحدته وسيادته، فهذا فيه خير لشعبه. موضحا ان المملكة تعمل على مصلحة العراقيين، ورجوع العراق إلى وحدته وتكامله وسيادته على أراضيه كافة. وقال في رده على سؤال بخصوص تصريحات رئيس الحكومة نوري المالكي: المطلوب من العراق أن يضبط حدوده مثلما ضبطنا حدودنا. وأضاف: «العراق دولة شقيقة لا نقبل الإساءة إليها... والذين يدخلون العراق ... العراقيون يعرفون من أين يأتون، ولا يدخل أحد من عندنا، بل يأتون هم إلينا.

وشدد الأمير نايف على أنه: إذا كان هناك من يعمل في العراق ضد مصلحة العراقيين ويريد أن تكون المملكة معه في ذلك فهذا لن يكون، لأن المملكة تسير إلى ما هو فيه خير للعراق والعراقيين.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد حمل السعودية مسؤولية فتور العلاقات بين البلدين .وقال إن الحكومة لا يمكنها الاستمرار من طرف واحد في السعي لتحسين العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية.

واضاف المالكي في تصريحات نشرت على موقع الحكومة على شبكة الانترنت، أن مبادرات حسن النية التي صدرت عنا فسرت خطأ من الجانب السعودي، على أنها دلالة على الضعف، وأنه سيكون من غير المجدي الاستمرار فيها ما لم يصدر عن الحكومة السعودية ما يدل على أنها ترغب في بناء علاقات أفضل.

لكنه أضاف: سنبقى على استعداد لتقبل مبادرة سعودية لأن المبادرات من جانبنا استهلكت ولا جدوى من تكرارها ما لم تصدر عن السعودية رغبة في العلاقة.

وكان المالكي يشير من خلال تصريحاته هذه إلى ما حدث في مؤتمر شرم الشيخ الخاص ببحث الوضع في العراق عام ٢٠٠٧ عندما رفض الملك عبد الله لقاء المالكي، متهما إياه بـ«تأجيج الانقسامات الطائفية في العراق.

من جهة أخرى، تباينت ردود الفعل على تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي عن العلاقة مع المملكة العربية السعودية وفيما دافع نواب عن تلك التصريحات، رفضها نواب آخرون، معتبرين انها محاولة للعب بالورقة الطائفية لتحقيق مكاسب انتخابية.

وأكد النائب عن جبهة التوافق أحمد العلواني أن السعودية لم يكن لها دور كبير (في العراق) بعد عام ٢٠٠٣ بسبب تعقيد المشهد العراقي وحتى لا يفسر التدخل بأنه دعم لطرف على حساب طرف آخر. وأوضح أنه كانت للرياض مطالب محددة أهمها ابتعاد الحكومة العراقية عن الطائفية، وانهاء حالة الاقصاء والتهميش. لكنها لم تجد آذاناً صاغية. وربط بين تصريحات المالكي وتشنج العلاقة بين السعودية ودول الخليج من جهة، وايران من جهة اخرى، إلى ذلك، حمل النائب عن جبهة الحوار مصطفى الهيتي وزارة الخارجية مسؤولية ضعف العلاقات بين البلدين لعدم بذلها جهودا كافية في هذا المجال.داعيا وزارة الخارجية الى الذهاب الى السعودية وفهم ما تريده لأنها دولة كبيرة ومهمة في المنطقة ولها دور كبير في تعزيز العلاقات العربية – العربية، كما انها تمتلك علاقات جيدة مع أميركا. أما الناطق باسم جبهة التوافق سليم عبدالله فقال إن الحكومة العراقية بذلت جهوداً لإعادة العلاقات العراقية – السعودية والموقف يتطلب تفهماً أكبر للأسباب التي دفعت الجانب السعودي الى عدم التجاوب مع دعوات الحكومة ومبادراتها والعمل على تذليل العقبات التي تعترض القضية. موقف التحالف الكردستاني عبر عنه عبدالباري زيباري الذي قال إن العراق ما زال يحتفظ برغبة كبيرة في إعادة العلاقات الديبلوماسية والاجتماعية مع المملكة العربية السعودية، واتخذ خطوات كثيرة في هذا الجانب من خلال تبادل الزيارات والمشاركة في المؤتمرات، موضحا ان تحفظ الجانب السعودي قد يعود الى أسباب سياسية أو أمنية، متوقعاً أن تؤول المرحلة المقبلة الى ازالة تلك التحفظات وإعادة العلاقات مع المملكة.

من جانبه اتهم عضو مجلس النواب خالد الاسدي السعودية بممارسة علاقات سياسية متناقضة تجاه العراق من اجل تحريض الآخرين على عدم القبول بالوضع السياسي العراقي الجديد.

وقال الاسدي في تصريح اعلامي ان العديد من التصريحات التي صدرت من قبل مسؤولي المملكة العربية السعودية تفيد بأن الرياض ستعمد الى ارسال سفير لها الى العراق وانها ستنفتح على الوضع السياسي العراقي بشكل جدي وفاعل الا ان هذه التصريحات لم تترجم الى افعال. واعتبر الاسدي ان السعودية تعمل على تحريض الاخرين على عدم القبول بالواقع السياسي الجديد في العراق. وأوضح انه على الرغم من الدعوات العراقية المتكررة بوجوب ايجاد علاقات وثيقة ومتينة مع المملكة العربية السعودية ومع مختلف دول الجوار العربي الا ان الرياض لا تزال تراوح مكانها ولم تتخذ خطوات عملية وجدية باتجاه العراق.

ويتهم العراق الحكومة السعودية بأنها لا تتخذ إجراءات كافية لمنع عبور مسلحين إلى الأراضي العراقية للانضمام إلى الجماعات المسلحة التي قتلت الآلاف من العراقيين خلال السنوات الست الماضية.

يشار الى ان السعودية لم تعد فتح سفارتها في بغداد بعد نحو خمس سنوات على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق في تموز ٢٠٠٤ اثر قطعها بسبب الاجتياح العراقي للكويت في اب ١٩٩٠.

ويقول مسؤولون سعوديون ان الوضع الأمني في العراق هو العائق الرئيسي أمام الاستجابة للخطوات العراقية حيال معاودة العلاقات الديبلوماسية الكاملة التي توقفت بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠

من جانبهم رأى محللون سياسيون عراقيون، أن التجاذبات الإقليمية والدولية، فضلا عن المحلية، ما تزال تحول دون تطبيع العلاقات العراقية السعودية، وفي حين بين بعضهم أن هنالك أجندة معينة يتوجب على العراق الإيفاء بها قبل أن يتم مثل هذا التطبيع، رأى آخرون أن السعودية تخسر كثيرا إذا ما تأخرت بالانفتاح على العراق.وقال المحللون د.سعدي الحديثي، عباس الياسري، وإبراهيم الصميدعي، في أحاديث منفصلة ، أن التأثيرات المحلية والأمريكية والإيرانية، تفعل فعلها في تقارب العراق والسعودية أو تباعدهما،مبدين تفاؤلهم بشأن إمكانية تطبيع هذه العلاقات، ولكن دون ثمن ينبغي أن تدفعه حكومة بغداد، لتؤكد حسن نواياها وتبدد الأفكار المسبقة أو السلبية التي تولدت في ذاكرة الدول العربية، خلال المدة الماضية من جراء ضبابية المشهد العراقي وكثرة تقاطعاته.

وقال الباحث د.سعدي الحديثي، إن وضع كل الدول العربية في خانة واحدة ليس صحيحا، مبينا أن لكل دولة منها رؤيتها التي كثيرا ما تختلف في التعامل مع العراق. وأضاف الحديثي، أن الدول العربية أدركت الخطأ الذي حاولت بعض القوى السياسية العراقية جرها إليه. منوها إلى أن هذه القوى مارست سياسات عدائية ضد الحكومة العراقية، قبل عامين، وأثرت على موقف العديد من الدول العربية ومنها السعودية، لكنه لم يفصح عن هذه القوى. وبشأن السعودية، أوضح الحديثي، أن للسعوديين رؤيتهم الخاصة وأسبابهم في عدم الاقتراب من العراق، واستدرك قائلا، إنه إذا ما استمر المنحى الوطني للحكومة العراقية، فإن السعودية سوف تغير من اتجاهها.

لكن الباحث عباس الياسري، يرى أن السعودية لا تزال تراهن على فشل التجربة السياسية في العراق، مبينا أنها ترى أن الانفتاح عليه وفتح سفارة سعودية يمثل دعما للحكومة العراقية.

وأضاف الياسري، أن السعوديين يمارسون الضغوط على الدول العربية لكي تضعف من علاقاتها مع العراق، لافتا إلى أنهم يحاولون تقاسم النفوذ مع إيران، حيث أن كلاً منهما يريد إفشال الآخر في تحقيق أجندته في العراق.

وكان وكيل وزارة الخارجية للشؤون القانونية والعلاقات متعددة الأطراف، محمود الحاج حمود، قد أبلغ ، أن المملكة العربية السعودية لم تحدد بعد موعدا لافتتاح سفارتها في بغداد، مبدياً استعداد العراق لتقديم كل الدعم والمساعدة لتسهيل افتتاح هذه السفارة.

وأيد الباحث الياسري، ما ذهب إليه الحديثي، مضيفا أن السعودية ستخسر كثيرا إذا ما تأخرت في الانفتاح على العراق، مشيرا إلى أن موقف السعودية ما يزال غير واضح من مسألة إطفاء الديون والتعويضات المترتبة على العراق.

تقرير أميركي جديد بشأن أخطاء إدارة بوش في العراق

بغداد / وكالات

أصدر ستيوارت بوين الذي يعمل محامياً في ولاية تكساس وشغل منصب المفتش العام الأميركي في بغداد على مدار ستة أعوام، تقريراً صاعقاً تحت عنوان «العبر الصعبة تجربة إعادة إعمار العراق». هذا التقرير يحتوي على معلومات موثوق بها عن الخطوات المربكة التي أدّت إلى هدر هائل للموارد الماليّة بدءاً من الأسابيع القليلة التي تلت الاجتياح الأميركي. بعد أن عيّنه الكونغرس في منصبه عام ٢٠٠٣، أمضى بوين الكثير من الوقت وهو يعمل بصورة وثيقة مع سلطة الائتلاف المؤقتة لمحاولة رصد الطريقة الفعليّة التي أُنفقت بها مخصصات الكونغرس التي بلغت ٥٠ مليار دولار لإعادة إعمار العراق. كذلك، وجه بوين في الآونة الأخيرة تهماً بالفساد ضدّ الأميركيين الذين استفادوا بصورة غير شرعيّة من العقود التي مُنحت لهم.

وسرد بوين الأضرار الجسيمة التي تسبّب بها انتقال الرئيس بوش المفاجئ من الخطّة الأوليّة لفترة ما بعد الإحتلال – التي قضت بنقل الحكم سريعاً إلى سلطة عراقيّة انتقالية كما حصل في أفغانستان – إلى جهود يفترض تنفيذها فترة زمنيّة أطول وتكاليف أكبر بكثير لإعادة بناء النظم السياسية والاقتصاديّة المهدّمة في البلاد. وتجسّد ذلك بتعيين بول بريمر كمبعوث رئاسي في أواخر شهر نيسان بعد مرور أسابيع قليلة على احتلال بغداد. وكما بات معروفاً اليوم، تفاقم الوضع آنذاك بفعل القرار المفاجئ الذي قضى بتوزيع الجنود الأميركيين على شتّى المناطق العراقيّة ومنع بعض كبار أعضاء حزب البعث من تولّي وظائف عامة، وهما أمران تناقضا مباشرةً مع السياسة السابقة القائمة على فرضيّة أنّ المؤسسات الحاكمة في البلاد ستتجاوز مرحلة الاجتياح وستبقى سليمة بما فيه الكفاية لإدارة الحكومة الجديدة وتوفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي.

لكن ماذا كان السبب وراء هذا التغيير الكبير؟ بوين نفسه لا يملك إجابة حاسمة على هذا السؤال، وقال إنّ الرئيس بوش رفض اجراء مقابلة معه حول هذه المسألة. وعندما سألته عن الموضوع أثناء زيارته إلى جامعة هارفارد في مطلع شهر أيار أوضح بوين أنّ المسألة نتجت بحسب اعتقاده عن تطوّرين تمثّل أولهما في أعمال النهب والتخريب التي حالت دون تفعيل النظام الحكومي القائم، وإعادة توفير الخدمات العامة على نحو سريع. وكما تبيّن من تقرير بوين، أدّى الضرر الذي طال نحو ألف برج كهربائيّ، إلى جانب نظم التحكّم، إلى اقتصار قدرة البلاد على توليد الكهرباء على ٧١١ ميغاواطاً يومياً في شهر نيسان عام ٢٠٠٣، مقابل ٤٠٧٥ ميغاواطاً قبل الاجتياح. أما التطوّر الثاني، فتمثّل في إخفاق الولايات المتحدة في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق، وهو أمر أرغم الرئيس جورج بوش على تسويق سبب جديد للاجتياح الأميركي، ألا وهو إحلال الديموقراطيّة وبناء اقتصاد السوق في البلاد.

ونجم عن هذا الواقع اتّساع هائل ومفاجئ في نطاق مهمّة الولايات المتّحدة، إذ ارتفعت تكاليف إعادة إعمار البلاد، من دون أيّ تخطيط مسبق، من ٢٠ مليار دولار بحسب التقديرات الأوليّة إلى ٣١ مليار دولار. وأعقب ذلك كمّ كبير من أعمال الهدر والاحتيال تفاقم وقعها بفعل قرار تجميد العديد من المشاريع القائمة خلال شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٣، إلى جانب منح عقود تفترض إضافة مبلغ مقطوع من الأرباح إلى التكاليف للممولين الأميركيين، وهو إجراء يتمّ عادةً من دون أي تنافس بين الجهات المعنيّة. كذلك، خوّل هذا الأمر عدداً قليلاً من العراقيين جني أرباح كبيرة لدى السماح لهم بالمشاركة في عملية المقاولات إلى جانب الأميركيين، وهو موضوع مُنع بوين من التحقيق فيه بحجّة أنّ الملاحقات القضائيّة يجب أن تجري بموجب القوانين العراقيّة، لا الأميركيّة. وأتت الأوضاع الأمنيّة المتردّية في البلاد لتزيد الأمور سوءاً، إذ تطلّبت إنفاق نحو نصف المخصّصات الجديدة الصادرة عن الكونغرس على المواكب المدرّعة والحرّاس الأمنيين المسلّحين.

وفي اشارة مثيرة للاهتمام، مال بوين إلى الاعتقاد بأنّ البريطانيين أداروا نفقات إعادة الإعمار في جنوب العراق على نحو أكثر فعالية بكثير بفعل تنسيق أفضل مع لندن. إلا أنّ المسؤول في وزارة الخارجيّة البريطانيّة الذي كان موجوداً بين الحضور نفى هذا الأمر، موضحاً أنّ إخفاق بلده في إدارة الموارد الماليّة يوازي إخفاق الأميركيين في هذا الصدد، ولو أنّ هذا الأمر لم يكن معلوماً على نطاق واسع. ولا بدّ من الإشادة، في هذا السياق على الأقل، بالكونغرس الأميركيّ الذي قرّر تعيين شخص لا لرصد النفقات فحسب، بل أيضاً لإعداد تقرير يتّسم بحسن صوغه وبقدرته على شرح كيفية إدارة العمليّة برمّتها بصورة أفضل لو كانت الولايات المتحدة لتواجه مثل هذا الوضع مجدداً.

إلى جانب ذلك، سيكون تقرير بوين ذا فائدة كبيرة بالنسبة إلى المؤرّخين، نظراً إلى الاقتباسات العديدة التي يتضمنها والتي تمثّل أفكاراً ذكرها بعض كبار المسؤولين المعنيين باتّخاذ قرارات محوريّة. وجاء في التقرير اقتباس للرئيس بوش نفسه الذي قال في ٦ أيار عام ٢٠٠٣ لبول بريمر المعيّن حديثاً آنذاك: سنستعين بالوقت اللازم لإتمام المهمّة جيّداً!. ويعود عدد من الاقتباسات الأخرى إلى الجنرال كولن باول الذي، رغم احتلاله منصب وزير الخارجيّة حينها، أُقصي بصورة واسعة عن مجريات الأمور في العراق. وأفاد باول خلال مقابلة مع فريق عمل المفتش العام: لست على علم بما كانت تخطّط له القيادة المركزية، ولست بتاتاً على علم بما كان يخطّط له مسؤولو هيئة الأركان المشتركة. لكن ما أعلمه هو أنّ التوجيهات السياسيّة التي تلقّوها من رامسفيلد ومجلس الأمن القومي والبيت الأبيض أوضحت لهؤلاء أنّ أمامهم ثلاثة أشهر لتفعيل الحكومة العراقيّة التي أبصرت النور في فترة ما بعد الحرب.

كذلك، زعم باول أنّه قال للرئيس بوش إن توجيه ضربة إلى العراق هي أشبه بكسر كأس من البلوّر، بحيث ستتبعثر الدولة لا محالة، ولن يكون لها أي حكومة، لا بل ستعمّ الاضطرابات المدنيّة. وعندها، سيقف ٢٥ مليون عراقيّ في البلاد ويحدقون ببعضهم بعضاً. ويقدّم هذا الموضوع لمحة أوليّة عن النقاش التاريخي الذي سيدوم لسنوات طويلة على الأرجح بين الذين شكّكوا، أمثال باول، في نجاح أي عمليّة احتلال، وبين الذين يعتقدون أنّه كان بالإمكان النجاح في هذه الخطوة على نحو أفضل بكثير لو استندت إلى التخطيط المناسب.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ أهميّة هذا النقاش هي أكثر من تاريخيّة، لأنّه في حال اقتنع المسؤولون في واشنطن بأنّ ستيوارت بوين وضع أسساً توجيهيّة موثوقاً بها لتحسين نظام إدارة أي عملية احتلال في المستقبل، فستكون هذه المعطيات بمثابة تشجيع خطير بنتائجه للصقور المستقبليين. لكن الخبر السار هو أنّ من غير المرجّح أن يكون لهذه الأسس التوجيهيّة أي انعكاس مباشر نظراً إلى الانقسامات العميقة القائمة بين اللاعبين المحوريين في واشنطن، لا سيما وزارة الخارجيّة ووزارة الدفاع اللتين تتّبعان مقاربات مختلفة للغاية على مستوى تنفيذ عمليّة إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب. لكن مهما يكن من أمر، فإنّ بوين قدّم معلومات مقلقة عن التخطيط الرديء والتنسيق السيئ والقرارات العشوائيّة، وألقى الضوء على جميع المشاكل التي تواجهها دولة مثقلة بطابعها البيروقراطيّ عندما تقرّر اجتياح دولة أخرى واحتلالها.

من جانب اخر أعلن نائب القائد العام للفرقة المتعددة الجنسية في بغداد العميد مايك موري عن إغلاق ١٩ محطة مشتركة في العاصمة بغداد، ضمن خطط تنفيذ الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة.

ولفت موري في مؤتمر صحفي عقده في بغداد أن القوات الأميركية لن تنسحب من عموم المواقع العسكرية التي تتمركز فيها داخل العاصمة، موضحا أن تركيزها حاليا ينصب على تطبيق الانسحاب من مراكز المدن» الأخرى، وأنها «ملتزمة بما تريده الحكومة العراقية».

وأكد موري أن عمل القوات الأميركية بعد الـ ٣٠ من حزيران المقبل «سيتركز على جانبين: الأول تقديم الإسناد والاستمرار بتدريب القوات العراقية، أما الثاني فهو تقديم المعلومات الاستخباراتية والإسناد الجوي»، مؤكدا ثقته بقدرات قوات الأمن العراقية لحفظ الأمن في العاصمة.

يشار إلى أن الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة نصت على نقل الفرق القتالية الأميركية من مراكز المدن إلى الأقضية والقصبات خلال فترة زمنية لاتتعدى الـ ٣٠ من حزيران المقبل، على أن تنسحب كافة القطاعات الأميركية من العراق بنهاية عام ٢٠١١.

لجنة المساءلة والعدالة: وزارتا الدفاع والداخلية مخترقتان من قبل البعثيين

بغداد / وكالات

قال تقرير اعدته لجنة المساءلة والعدالة في مجلس النواب ان الاجهزة الامنية مخترقة بشكل كبير من قبل العديد من العناصر المنتمية لحزب البعث المحظور . حيث بحث مجلس النواب عمل لجنة المساءلة والعدالة، وقضية اختراق البعثيين لعدد من دوائر الدولة اذ قدمت لجنة المساءلة والعدالة تقريرها عن اعمال اللجنة.

وقرأ رئيس لجنة المساءلة والعدالة النائب فلاح حسن شنشل تقريراً، أشار فيه الى عدم تنفيذ قانون المساءلة والعدالة بحجة عدم تشكيل الهيئة الادارية رغم قيام اللجنة بمفاتحة الرئاسات الثلاث عبر مخاطبات بضرورة تشكيل الهيئة الادارية للمساءلة والعدالة، كما ارسلت مخاطبات الى الوزارات الامنية والوزارات الاخرى تنبهها بالخروقات الحاصلة فيها، مشيرا الى حصول خروقات من قبل البعثيين في وزارات الداخلية والدفاع والامن الوطني ومكتب القائد العام وجهاز مكافحة الارهاب وقيادة القوات البرية للقوات المسلحة والوزارات الاخرى. مؤكدا ان وزارة الدفاع لها الحصة الاكبر في اختراقها من قبل البعثيين وخاصة ما يسمى فدائيو صدام وجهاز المخابرات والاستخبارات والاجهزة القمعية الاخرى للنظام السابق.

وأوصت اللجنة في تقريرها بضرورة تشكيل الهيئة الادارية للهيئة العليا للمساءلة والعدالة والاسراع في المصادقة على اسماء المرشحين وتطهير الاجهزة الامنية والوزارات من البعثيين والغاء جميع القرارات التي اصدرها النظام السابق ومحاكمة المتورطين بارتكاب جرائم ضد الشعب العراقي والالتزام بالدستور فضلا عن عدم مخالفة البند الذي يؤكد حظر حزب البعث البائد.

واكد النائب فلاح حسن ان عدد المشمولين بقانون اجتثاث البعث يبلغ ٣٨ الف شخص منهم ٣٢ الف بدرجة عضو فرقة و٣٥٠٠ بدرجة عضو شعبة و٢٥٠٠ من هم بدرجة عضو فرع وعضو مكتب قيادة قطرية، مشيرا الى انه تم اعادة ١٤ الف من اعضاء الفرق للخدمة عبر أستثنائهم من الاجتثاث بعد توقيعهم على استمارة البراءة من حزب البعث. واضاف انه تم احالة اكثر من ٢٥٠٠ عضو فرقة على التقاعد بناءً على طلباتهم.

وأكد على وجود خروقات اخرى في الهيئة العليا لاجتثاث البعث، وقال ان وزارة الداخلية مخترقة بشكل واضح وكبير من قبل ضباط الاجهزة القمعية التابعة للنظام السابق حيث يوجد منهم ٤٤٩ ضابطاً، بالاضافة الى ١٠٤ من عناصر المخابرات السابقة و٣٠٩ عضو فرقة من يحمل رتبة لواء فما دون، مشيراً الى وجود ضابط برتبة عالية في جهاز مكافحة الارهاب.وفي وزارة الدفاع هناك اكثر من ٢٤٠ بعثي من الاجهزة القمعية، واكد ان وزارة الامن الوطني مخترقة من قبل البعثيين ومعظم الدرجات الخاصة فيها من البعثيين كما ان وزارة النفط مخترقة ايضا، فضلا عن ان جهاز المخابرات الحالي مخترق وبشكل كبير من قبل كبار ضباط جهاز المخابرات السابق كذلك مكتب القائد العام للقوات المسلحة الذي يضم خمسة ضباط بدرجة عضو فرقة و١٣ ضابط في جهاز مكافحة الارهاب.

وقال ان هناك ايضا خروقات من قبل البعثيين في انتخابات مجالس المحافظات، حيث ان بعض المرشحين زوروا كتب أستثناء من الاجتثاث ويشغلون منصب عضو مجلس محافظة ومحافظين، محملا لجنة المصالحة الوطنية في مجلس الوزراء وهيئة اجتثاث البعث ولجنة الكيانات المنحلة مسؤولية اعادة الكثير من الضباط دون الرجوع الى لجنة اجتثاث البعث.

وأبدى عدد من النواب ملاحظاتهم على التقرير، حيث نفى النائب حسن السنيد وجود اي خروقات في مكتب القائد العام للقوات المسلحة، مؤكدا انه اجرى اتصالاته مع المكتب الذي نفى هذه المعلومات. من جهته نفى وزير الدولة لشؤون مجلس النواب صفاء الدين الصافي مسؤولية الحكومة بالوقوف وراء هذه الخروقات، حيث اوضح ان هيئة الاجتثاث من الهيئات المستقلة ومرتبطة بمجلس النواب وجميع اعمالها تحت مراقبة المجلس وفي حال وجود أخطاء وخروقات ترتكبها الهيئة فأن الحكومة غير مسؤولة عن أجراءاتها.

واكد النائب جلال الدين الصغير ان الارقام أكبر مما ذكرت في التقرير، مطالبا باستجواب المسؤولين في هيئة اجتثاث البعث والغاء اوامر الاستثناء. كما دعا الصغير مجلس النواب بالاسراع في المصادقة على اسماء هيئة المساءلة والعدالة.

وطالب النائب خالد الاسدي بالكشف عن اسماء البعثيين الذين أعيدوا الى مناصبهم وتحديد المسؤولين عن اعادتهم وتشكيل لجنة لمتابعة الموضوع.وأقترح النائب هادي العامري تحديد سقف زمني لتشكيل الهيئة والغاء الاستثناءات في قانون المساءلة والعدالة. وحمل النائب بهاء الاعرجي اللجنة مسؤولية التقصير في عملها، مطالبا بالغاء دور الهيئة وطرد جميع البعثيين من المناصب ووقف الاستثناءات.

ودعا رئيس الجلسة الشيخ خالد العطية اللجنة الى ان تقف وقفة مسؤولة حول الارقام التي ذكرت في التقرير ودراستها وبلورة توصياتها ورفعها الى المجلس ليتسنى معالجة الخلل واتخاذ القرارات المناسبة.